

صحف أمريكية: تطمينات المالكي لا تهدئ قلق إيران من غايات الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة

رئيس الوزراء لدى لقائه نجاد: العراق حريص على تعزيز العلاقات مع إيران ودول الجوار

ودفاعي بين العراق وإيران، مشدداً على ما اسماء "الخزين الاستراتيجي الضخم" لدى البلدين الغنيين بالنفط.

وقال نجار في اجتماع مع نظيره العراقي، عبد القادر محمد جاسم، "نحن نعتقد أن التعاون الدفاعي الإيراني ـ العراقي، الذي يمكن أن يتواصل، سيلعب دورا ايجابياً في إرساء سلام طويل أمد وأمن واستقرار في منطقة الشرق الأوسط."

من جانبه قال جاسم، بحسب الصحيفة، إن "العراق يطمح إلى بناء تعاون عسكري قوي مع طهران"، داعياً بغداد إلى التفتح على "الجهد الدفاعي" لدى الجوار.

وأشارت الصحيفة إلى أن تطمينات المالكي للإيرانيين في أن العراق لن يكون منطلقاً لأعمال عدوانية ضد الجيران لا يتوقع أنها ستغير من موقف إيران حيال الاتفاقية الأمنية، بحسب ما ذكر محللون إيرانيون.

ونقلت الصحيفة عن احمد زيد آبادي، وهو صحفي في جريدة (المواطن اليوم) الصادرة في طهران، قوله إن إيران تحاول تقويض الاتفاقية الأميركية ـ العراقية، وقال إن "السلطات الإيرانية لا تريد التوصل إلى إبرام هذه المعاهدة وتريد إفشالها كي تمنع تبشأن العراق إلى قلعة لضرب القوات الإيرانية".

وقال المحلل الإيراني رحمن غاهرمانبور، من مركز الدراسات الاستراتيجية في طهران إن المسؤولين الإيرانيين يشعرون بالقلق مما ستضمّنه هذه المعاهدة، مضيفاً "لدنيا مخاوف حقيقية بشأن مستقبل العراق، فهذه المعاهدة ربما تضر بالعلاقة العراقية ـ الإيرانية".

وقال زيد آبادي أن الأهداف الإيرانية في العراق تنقسم إلى شطرين "ففي المستوى الرسمي، تريد الحكومة تعايشاً سلمياً بل حتى شراكة مع العراق، لكن بعض الجماعات السياسية الإيرانية تنظر إلى العراق كحليف ينبغي، أن يكون في صف إيران ليتغير بذلك توازن القوى في المنطقة لصالح إيران ضد الولايات المتحدة".

وقال داود هرميداس بافاند، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة بطهران، إن المالكي، من وجهة نظر العديد من المحللين الإيرانيين شخصية وسطية "فهو يعرف أن مصير العراق مرتبط بالولايات المتحدة وإيران، لذا فهو يحاول إبقاء الاثنين راضيين".

وأضاف "إننا ننظر إليه كصديق لإيران إلا إننا قلقون من الضغط الأميركي عليه وعلى حكومته، ونتوقع منهم (المالكي وحكومته) أن يتصرفوا باستقلالية وطبقاً للمصالح العراقية الوطنية، لكننا نفهم حدوده"، حاشاً المالكي على أن "يجعل العراق آمناً، وعليه أن يحث الولايات المتحدة على مغادرة بلاده ويحمل البلدان العربية على المساعدة في إعادة إعمار البلد".

من جانبه، قال غاهرمانبور إن العلاقات بين العراق والولايات المتحدة ليست "خطأ احمر" بالنسبة لإيران، مشيراً إلى أن إيران علاقات جيدة مع تركيا التي تضفي قواعد عسكرية أمريكية. وقال "نحن لا نتوقع من العراقيين أن يقطعوا علاقاتهم مع الولايات المتحدة، إلا أننا نطلب منهم احترام المصالح المتبادلة".



المالكي يبحث مع نجاد اطر العلاقات المستقبلية بين البلدين

مخاوفه من أن الاتفاقية ستؤدي إلى هيمنة اميركية طويلة الأمد على العراق. ونقلت الصحيفة عن احمدي نجاد قوله إن "العراق يجب أن يصل إلى مستوى من الاستقرار لا يمكن فيه لأعدائه أن يفرضوا تأثيرهم عليه".

وعرجت الصحيفة إلى تحسن العلاقات العراقية الإيرانية بعد سقوط نظام صدام عازية تحسن تلك العلاقات بين البلدين كان يجري على الرغم من التحفظ الأميركي، فقد اتفق العراق وإيران على تجهيز الأول بالطاقة الكهربائية وبناء محطات توليد طاقة كهربائية في محافظات عدة، كما تذكر الصحيفة متخذة هذا التعاون مثالا على تحسن العلاقات بعد عام ٢٠٠٣.

أما صحيفة واشنطن بوست، فضمت صفحاتها تقريراً يكاد يضم مفردات عنوان تقرير لوس أنجلس تايمز السابق، إلا أنه هذه المرة يركز على ما تريده إيران، بعد لقاء المالكي ـ احمدي نجاد أمس الأول في طهران.

ويء واشنطن بوست نشر ما نصه "إيران تحت على إقامة علاقات دفاعية متينة مع العراق"، مع التركيز أيضاً على تزايد القلق الإيراني من المعاهدة الأمنية المقترحة بين بغداد والولايات المتحدة. وقالت الصحيفة إن مسؤولين إيرانيين كانوا يدافعون في لقاءاتهم مع المالكي ومساعديه عن ضرورة إقامة علاقة دفاعية متينة مع العراق.

ونقلت الصحيفة عن وزير الدفاع الإيراني، مصطفى محمد قوله إن هناك إمكانيات كثيرة لإقامة تعاون أممي

السياسية، وقواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية أثبتت قدرتها في مواجهة الإرهابيين والخارجين القانون، ما يؤهلها إلى مسك زمام الأمور بصورة مباشرة في عموم البلد".

ونقل البيان عن الهاشمي إشادته بـ "الإنجازات والنجاحات التي حققتها الحكومة، في بسط سلطة القانون والحفاظ على هيبة الدولة.

الى ذلك، تناولت صحف أمريكية صدرت أمس الاثنين، زيارة المالكي لطهران، محاولة التركيز على أن هدف الزيارة يتمحور على محاولة تهدئة المخاوف الإيرانية من غايات إقامة قواعد عسكرية دائمة في العراق، إلا أن تلك المحاولة ربما لن تنجح في تغيير الموقف الإيراني إزاء الاتفاقية الأمنية العراقية الأميركية التي هي الآن في طور التفاوض.

ونشرت صحيفة لوس أنجلس تايمز تقريراً حمل عنوان (العراق يتعهد بإقامة علاقات متينة مع إيران) اعتبرت فيه أن المالكي التقى الرئيس الإيراني نجاد سعائاً لتهذبة القلق الإيراني من الاتفاقية الأمنية طويلة الأمد المقترحة بين العراق والولايات المتحدة.

وقالت الصحيفة إن المالكي التقى نجاد وتعهد بإقامة علاقات متينة بين الجارين في وقت تتفاوض فيه بغداد لإبرام اتفاقية أمنية طويلة الأمد مع الولايات المتحدة.

من جهة، قال المالكي، بحسب الصحيفة، في أعقاب لقائه نجاد إن الاتفاقية مع الولايات المتحدة ستساعد على تعزيز وتقوية الوضع الأمني في العراق، الذي ما زال هشاً، إلا أن الرئيس الإيراني أشار إلى

بعملية إعادة البناء والإعمار"، مشيراً إلى أن العراق "يتطلع لمساهمة الشركات الإيرانية، إلى جانب شركات دول الجوار والعالم، في تطوير البنى التحتية".

وتابع قائلًا "إن التحسن الأمني الذي نشهده اليوم يشكل قاعدة أساسية لمشاركة الشركات الإقليمية والدولية في عملية البناء والإعمار، بما يعزز التنمية الاقتصادية ويساهم في تثبيت الأمن والاستقرار في المنطقة".

ونقل البيان عن نائب الرئيس الإيراني حرص بلاده على "إقامة أفضل العلاقات مع العراق"، الذي قال إنه "يرتبط بعلاقات تاريخية مع إيران، وإن التحسن الأمني سيكون حافزاً قوياً للشركات الإيرانية للمساهمة في عملية البناء والإعمار".

وذكر بيان ثالث لمكتب رئيس الوزراء، أن المالكي التقى رئيس السلطة القضائية في إيران محمود الهاشمي، وأنه أكد خلال اللقاء على أن العراق "برغم التحديات التي يواجهها، فإنه الآن أفضل بكثير مما كان عليه في السابق، وتم تحقيق الكثير من النجاحات في المجالات السياسية والأمنية الاقتصادية".

وقال المالكي "إن الطريقة التي سقط بها النظام السابق، والحروب والمغامرات التي خاضها ضد جمهورية إيران الإسلامية وغزو الكويت ووضع العراق تحت الفصل السابع، جعلنا نواجه الكثير من الصاعب، لكننا تمكنا من احتوائها، ونعمل اليوم لنكون بأفضل حال".

وأشار إلى أن الساحة العراقية تشهد حالياً "توافقات بين جميع القوى

وتطوير العلاقات مع العراق، خاصة في مجال إعادة الإعمار وتوظيف الاستثمارات".

ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية عن رئيس الوزراء قوله "إن وضع العراق تحت البند السابع والعقوبات الدولية الأخرى، التي فرضت على الشعب العراقي في عهد حكم صدام، خلقت متاعب للمسؤولين العراقيين الحاليين"، داعياً المجتمع الدولي إلى "إنقاذ العراق من هذه العقوبات".

ولوحظ خلو البيان الرسمي العراقي أو تقرير وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية من أي إشارة إلى مناقشة الجانبين لبنود "الاتفاقية طويلة الأمد" التي تعتزم الحكومة العراقية توقيعها مع الولايات المتحدة الأمريكية وتعارضها إيران علانية.

وفي السياق نفسه، ذكر بيان آخر لمكتب رئيس الوزراء أن المالكي أجرى والوفد المرافق له محادثات في طهران، الأحد، مع نائب الرئيس الإيراني برويز داوودي، ناقشا خلالها "السبل الكفيلة بتطوير العلاقات الثنائية في المجالات السياسية الاقتصادية والتجارية، إلى جانب بحث الخطوات التي يمكن أن تساعد في دعم قطاعي الكهرباء والخدمات في العراق".

وأشار البيان إلى أن الجانبين بحثا أيضا "الجهود التي يمكن أن تساعد في إزالة

العوائق التي تمنع تطور العلاقات بين البلدين في الاستثمار والخدمات".

وأضاف أن المالكي أكد، خلال اللقاء، أن العراق "تجاوز التحديات الأمنية التي كانت تهدد كيانه، ويستعد اليوم للمباشرة

بغداد / الصحافة

قال رئيس الوزراء نوري المالكي لدى لقائه الرئيس الإيراني أحمدي نجاد في طهران، إن العراق حريص على تعزيز العلاقات مع إيران وجميع دول الجوار، فيما أعرب نجاد عن أمله في تخطي العراق ما وصفه بـ "الظروف الحساسة" الحالية بصورة جيدة. فيما تناولت صحف أمريكية صدرت أمس الاثنين، زيارة المالكي لطهران بأنها تتمحور على محاولة تهدئة المخاوف الإيرانية من غايات إقامة قواعد عسكرية دائمة في العراق، إلا أن تلك المحاولة ربما لن تنجح في تغيير الموقف الإيراني إزاء الاتفاقية الأمنية العراقية الأميركية التي هي الآن في طور التفاوض.

وذكر بيان لمكتب رئيس الوزراء، أن المالكي التقى في طهران، (الأحد)، الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، وبحث الجانبان "القضايا ذات الاهتمام المشترك، وسبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الجارين".

ونقل البيان عن المالكي قوله "إننا حريصون على تعزيز العلاقات مع إيران وجميع دول الجوار"، مشيراً إلى أن العراق "لا يشكل خطراً، كما كان في زمن النظام السابق، لأنه اليوم أصبح بلدا دستوريا يستند الى سلطة القانون، ويسعى إلى تطوير علاقاته مع دول المنطقة على أسس التعاون والاحترام المتبادل". مشيراً إلى النجاحات التي تحققت في المجالات السياسية والأمنية الاقتصادية والمصالحة الوطنية.

وتأتي زيارة المالكي بعد أسبوعين من زيارة مماثلة لطهران قام بها نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي، والذي التقى خلالها الرئيس الإيراني نجاد ورئيس مجلس الشورى علي لاريجاني ووزير الخارجية منوشهر متقي.

وأوضح البيان أن رئيس الوزراء أكد، خلال اللقاء مع نجاد، أن العراق "حقق الكثير من المكاسب والنجاحات في المجالات السياسية والأمنية الاقتصادية، والمصالحة الوطنية، وتشريع القوانين".

ولفت المالكي إلى أن هناك "تبشأناً ايجابياً في مواقف المجتمع الدولي نحو العراق"، مضيفاً بأن "الجميع بدأ يبرك بأن العراق في تقدم كبير، وقطع خطوات مهمة باتجاه الأمن والاستقرار والتلاحم الوطني بين مكونات الشعب، وحقق نجاحات كبيرة في العملية السياسية، وإقامة مشاريع البناء والإعمار والاستثمار وتطوير الاقتصاد العراقي".

ونقل البيان عن الرئيس الإيراني تأكيدهِ دعم بلاده "الحكومة العراقية، ومساندتها في مساعيها الهادفة إلى تحقيق الأمن والاستقرار وتثبيت سلطة القانون والحفاظ على هيبة الدولة".

ونقلت (إرنا) عن المالكي، خلال المباحثات مع نجاد، تشديده على "مزيد من تطوير العلاقات بين البلدين"، وقوله "إن الإعمار والاستقرار في العراق يتحقق في ظل المزيد من تنمية العلاقات الثنائية بين بغداد وطهران".

وذكرت أن المالكي أضاف أن العراق "يسعى إلى إظهار صورة إيجابية له في المجتمع الدولي والمنطقة"، مشدداً على "إتاحة الظروف لتنمية العلاقات مع دول الجوار وجميع دول العالم"، وقال إن العديد من دول العالم "أبدت رغبتها حالياً بإقامة

محافظة ذي قار

الشؤون القانونية

العدد (م.ق.ف) / ١٨٥٠

التاريخ: ٢٠٠٨/٦/٩

المناقصة / رقم (١) واحد / تنمية اقاليم (٨٠١) اعاد اعلان

الى / كافة المقاولين والشركات العراقية والعربية والاجنبية

اعلان

١٤. المحافظة غير مسؤولة عن الية وصول مواد العمل الى الموقع.

١٥. ارفاق وصل شراء العطاء عند التقديم.

١٦. على الدائرة المستفيدة تنظيم مؤتمر في مقرها للاجابة على استفسارات المشاركين في المناقصة وقبل سبعة ايام من تاريخ غلق المناقصة في الاقل.

١٧. بالنسبة للمقاولين والشركات المتقدمة من خارج المحافظة يتوجب تقديم كفيل من اتحاد رجال الاعمال او اتحاد المقاولين بمحل اقامته وتبليغه واحضاره في أي وقت تشاء المحافظة في حال نشوب نزاع بينه وبين المحافظة.

١٨. يهمل أي عطاء غير مستوف للمستمسكات اعلاه ولايقبل أي عذر من جراء ذلك.

١٩. ينتهي المشروع باي حال من الاحوال قبل نهاية ٢٠٠٨/١٢/٣١ ولايجوز التحفظ بغير ذلك.

٢٠. ان هذه المحافظة سوف تستبعد المقاول او الشركة غير الكفوءة من خلال تجربتها معه في المقاولات السابقة التي نفذها وعلى اساس التقييمات المعدة من قبلها.

٢١. يتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور الاعلان او أي مصاريف اخرى.

٢٢. يعد هذا الاعلان جزءاً من مستندات المناقولة وجزءاً لايتجزأ من العقد والزاماً للمقاول بكل فقراته بمجرد تقديم العطاء.

٢٣. تتحمل الدائرة المستفيدة مسؤولية الكشف الفني المعد من قبلها واعتدال اسعاره وكذلك تنفيذ العمل باعتبارها ممثلاً لرب العمل بعقد المناقولة.

٢٤. يقدم العطاء في ثلاثة ظروف مختومة الاول للعرض الفني والاخر بقائمة الاسعار والثالث بالمستمسكات اعلاه وان اخر يوم لتقديم العطاءات نهاية الساعة (١٢) ظهرأ من يوم الاحد المصادف ٢٢ / ٦ / ٢٠٠٨. الى لجنة فتح العطاءات.

٢٥. على مقدمي العطاءات او من يمثلهم الحضور في مبنى المحافظة القديمة بالوقت والمكان المحددين اعلاه عند فتح العطاءات ويعتبر ذلك الزاماً رسمياً.

ت	اسم المشروع	الدائرة المستفيدة	الموقع	التأمينات المطلوبة/ بالدينار	التصنيف
٩٥	انشاء شوارع بالاساس القيصري واكساء مجموعة شوارع في مدينة الفضلية	البلديات	الفضلية	٢٦٧٠٠٠٠٠	الخامسة

تعلن محافظة ذي قار / الشؤون القانونية عن اعلان وللمرة الثانية مناقصة للمشاريع المذكورة ادناه ضمن خطة (تنمية الاقاليم لعام ٢٠٠٨) وحسب الشروط العامة لمقاولات اعمال الهندسة المدنية بقسميها الاول والثاني والواصفات العامة للطرق والجسور وتعليمات تنفيذ العقود الحكومية الصادرة من وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ومجلس الوزراء وتراعي الشروط العامة للاعمال الميكانيكية والكهربائية والكيميائية المعتمدة من قبل وزارة التخطيط والتعاون الانمائي في حال تعلق أي فقرة من فقرات الكشف الفني بما مذكور اعلاه.

فعلى الراغبين من الشركات والمقاولين العراقيين المصنفين انشائية من الدرجات المذكورة ادناه والشركات العربية والاجنبية من اصحاب الاختصاص مراجعة حسابات الادارة المحلية لمحافظة ذي قار لشراء نسخة من العطاء وتسعيرو بالدينار العراقي علماً " ان سعر العطاء الواحد (١٥٠٠٠) مائة وخمسون الف دينار غير قابل للرد على ان يتم تقديم هوية التصنيف الاصلية عند شراء العطاء وايضا "يتضمن العطاء المستمسكات التالية: .

١. هوية تصنيف الشركات صادرة من وزارة التخطيط والتعاون الانمائي سارية المفعول بالنسبة للشركات العراقية ووثائق تسجيل الشركات العربية والاجنبية بالعراق بالنسبة للاخيرة.

٢. التأمينات الاولى تقدم على شكل ودیعة نقدية أو صك مصدق أو خطاب ضمان صادرة من احد المصارف العراقية بالمبالغ المذكورة ازاء كل عمل ولايقبل الصك غير المصدق مطلقا على ان يقدم الوديعة او الصك من قبل المقاول او الشركة حصراً "وبمدة نفاذ العطاء".

٣. استشهاد من الهيئة العامة للضرائب يؤيد سلامته الضريبية وبراءة ذمته نافذة (اصلية ومصورة)/ قسم الشركات اذا كان المتقدم شركة وتأييد من الهيئة العامة للضرائب اذا كان المتقدم مقاولاً".

٤. تقديم ما يؤكد قدرة وخبرة الشركة في مجال المناقولة المعنية مع ابراز مايبثت تنفيذ الشركة للاعمال المماثلة من جهة رسمية ان وجدت.

٥. تكون الاسعار المقدمة بالدينار العراقي حصراً رقماً وكتابة وان يوقع على جميع مستندات العطاء وتكون الكتابة واضحة وخالية من الحك والشطب وتكون جميع الاوراق مختومة بختم المقاول مع بيان مدة انجاز العمل الكامل للشركة ورقم الهاتف وتقديم البطاقة التمويينية وهوية الاحوال المدنية وبطاقة السكن.

٦. الدائرة غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات.

٧. شخصية المقاول محل اعتبار ولايحق له اعادة هذه المناقولة او جزء منها الى مقاول ثانوي.

٨. يلتزم المقاول او الشركة بتعيين كادر هندسي مقيم في موقع العمل يقوم بتنفيذ العمل وحسب الاختصاص.

٩. على الشركة ان تقوم بتقديم (C-V)يتضمن اسماء الملاك الفني والاداري والاليات التي تعود للشركة واية موارد اخرى.

١٠. عدم ادراج أي تحفظات او شروط غير مقبولة.

١١. تقديم مايوكد الكفاءة المالية للمتقدمين على ان يكون كشفا "للسنة الماضية معدا" من قبل محاسب قانوني.

١٢. تتحمل الشركة التي يحال بعهدتها العمل كافة الضرائب والرسوم التي تفرض من قبل الدولة.

١٣. العطاء نافذ لمدة تسعين يوماً من تاريخ غلق المناقصة.